قـاعـــدة

[في حذف حرف النداء مع الأعلام]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أصل حذف حرف النّدَاء في نداء الأعلام ، ثمّ كل ما أشبه العَلم في كونه لا يجوزُ أن يكون وَصْفاً لأيّ ، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النّداء معه / . [١٠٣/٢]

باب النُّدبة

قال ابن يعيش : النّدبة نوع من النّداء ، فكُلّ مندوب منادي ، وليس كل منادًى مندوباً ،إذ ليس كلّ ما ينادي يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادي المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في النُّدبة .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : المندوب يشرك المنادي في أحكام، وينفرد بإلحاق ألف الندبة .

باب الترخيم
قال المُهلّبي

إن أسـمـاءً تـوَالـت عَـشَـرهْ ... لم ترخم عند أهـل المخبرهْ
مـبـهـم ثُـمّـت نـعـت بـعـده ... والمضـافـان مـعـاً والنّكـرهْ
ثُمّ شبـه لـمضـاف خـالـص ... والثّـلاثـي ومـنـدوب التّـرهْ
يحتـذيـه مستغـاث راحـمٌ ... وإذا كـانت جميعاً مُـضْمـرهْ

[أكثر الأسماء المرخُمة]

(فـائدة) : قـال ابن فلاح في (المغنى) : قـالوا : أكثـر ما رخّمت العرب ثلاثة أشياء ، وهي : حارث ، ومالك ، وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش : قد أجرت العرب أشياء اختصّوها على طريقة النّداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاستُعِير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا التّسوية مجرى الاستفهام ،إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام ، وذلك قولك : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟، وأزيدٌ أفضل أم خالد ؟ فالشّيئان اللّذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما . ثم تقول : ما أبالي أقمت أم قعدت ، وسواء على أقمت أم قعدت فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التّسوية ، لأن معنى قولك : لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي ، فكما جاءت التّسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التّسوية كذلك جاء الاختصاص/ بلفظ النّداء [١٠٤/٢] لاشتراكهما في معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى . انتهى / .

قاعدة

[في الكلمات المنصوبة على الاختصاص]

قال ابن فلاح في (المغنى) : قال أبو عمرو : إن العرب إنما

نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : مَعْشر ، وآل ، وأهـل ، وبنو . ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصـاص) غيرهـا . وعبارة ابن النّحاس في (التعليقة) : أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب هذه الأربعة .

باب العدد

[من غريب اللغة إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث]

قال في (البسيط) : إدخال التّاء في عدد المذكر وتـركها في عدد المؤث لِلْفَرْق ، وعدم الإلباس قال : وهذا من غريب لغتهم ، لأن التاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علماً للتّذكير .

قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله : «الموطن الذي يَلْبس فيه الذُّكر ان بَراقِع النّسوان ، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال . »

قال : ونظيره أنهم خصّوا جمع فِعال في المؤنث بأفْعُل كذِراع وَأَذْرُع ، وفي المذكر بأَفْعِلَة كعِماد وَأَعْمِدة كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكّر ، وحذفها من عدد المؤنث .

وَمِمّا وَجَّهُوا به مسألة العدد : أن العدد قبل تعليقه على معدودٍ مؤنّثٌ بالتّاء ، لأنه جماعة . والمعدود نوعان : مذكّر ومؤنث ، فسبق المذكّر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامةِ له علامة .

ومسألة الجمع : أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكّر تأنيث لفظِيّ ، ومع جمع المؤنث تأنيث معنويّ ، فَيَعْتَدِلاَنِ[1] لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث .

[هجر جانب الاثنين]

(فائدة) : قال ابن الخباز : الاثنان هجر جانبه في موضعين :

الأول : أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بَنَوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين : ثِنِيِّين .

والثاني : أن من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها الكسور ، فقيل : ثُلث ورُبْع إلى العُشْر ، ولم يقل في الاثنين : ثُني بل : نِصفٌ . نقله ابن هشام في (تذكرته) / . [١٠٥/٢]

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ) : اثنا عشر كلمتان من وَجْهٍ ، ولذلك وقع الإعراب حَشْواً ، وكلمة من وَجْهٍ أي مجموعها دال على شَيءٍ واحد ، وهو هذه الكميّة .

[العدد معلوم المقدار مجهول الصّوّرة]

(فائدة) : وفيها أيضاً : العدد معلوم المقدار ، مجهول الصورة ، ولذلك جرى مَجْرى المُبْهَم .

---

(١) في ط : (فيعتد لأن) بالهمزة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ضـــابـــــط

[في أقسام أل المعرّفة للعدد]

قـال ابن هشام في تـذكرتـه : « أل » في العدد على ثـلاثة أقسام : تارة تـدخل على الأول ، ولا يجـوز غير ذلك، وهو العـدد المرّكب نحو الثّالثّ عشر.

وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الألف .

وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو :

٣٤٧= * إذا الْخَمْسَ والْخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِب[1] *

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* قدوماً على الأموات غير بعيد *

من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩٢ .

باب الإخبار بالّذي والألف واللّام[1]

ضـــابـــط

[في شروطه]

قال ابو حيّان : من النحويين : مَنْ عَدّ ما لا يَصُّح أن يُخْبر عنه .

ومنهم : من شرط في ما يصحّ الإخبار عنه شروطاً ،

فالّذي عدّ قال : الذي يصحّ الإخبار عنه ، الفعل ، والحرْف ، والجملة ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكّن ، والعامل دون معموله ، والمضاف دون المضاف إليه ، والموصـوف دون صفته ، والمـوصول دون صلتـه ، واسم الشّـرط دون شـرطـه ، والصّفـة ، والبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائد إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبريّ ، ومفعوله ، والمضاف

(١) في الأشموني ٤/٥٢ : « الباء في قوله : بالذي للسببّية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ،لأن (الذي) يجعل في هذا الباب مبتدأً لا خبراً هو في الحقيقة مخبرٌ عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من : قام زيد ، فالمعنى أخبر عن مسمّى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي.وهذا البـاب وضعه النحـويون للتدريب في الأحكام النحوية » .

إلى المائة ، والمجرور برب ، وبله ، وأيما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأين ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبئس ، وفاعل فعل التعجب ، وما للتعجّب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحتى ، وبمذ ، ومنذ ، واسم الفعل . واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل ، والمجرور بكلّ المضاف إلى مفرد ، وأقل رجل ، وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذي ليس تحته معنى ، والمصدر والظّرف اللازمان للنصب ، والاسم الذي إظهاره ثان عن إضمارِهِ والاسم الذي / لا فائدة في الإخبار عنه ، [١٠٦/٢] والاسم المختص بالنفي ، والمجرور في نحو : كُل شاة وَسَخْلتها ولا عن[١] سخلتها ، ولا المعطوف في باب رُبّ على مجرورها، ولو كان مضافاً للضّمير نحو : رُبّ رجل وأخِيه .

والذي شرط شروطاً ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : هي اثنا عشر شَرْطاً :

أن لا يكون تضمّن حرف صدر ، وأن يكون اسماً متصرّفاً لا من المستعمل في النفي العام ، وأن يكون مِمّا يصح تعريفه لا مِمّا دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وأن يكون في جملة خبريّة ، ولا يكون صفة .ولا بدّ[٢] لا ،ولا عطف بيان ، وأن لا يضمر على أن يفسره

(١) في ط : « ولا عسى » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) في اللسان : «بدد»: « ومالك بهذا بدَدٌ ولا بِدّةٌ ، ولا بَدّةٌ أي ما لك به طاقة ، ولا بُدّ منه أي لا محالة ، وليس لهذا الأمر بُدٌّ أي لا محالة .

ما بعده ، وأن لا يكون ضميراً رابطاً ، ولا مضافاً إلى اسم رابط ، وأن لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدراً خبره محذوف ، قد سدت الحال مسده . انتهى .

قال وفيه تداخل ، وينحصر في شرطين :

أحدهما : أن يكون الاسم يصحّ مكانه مضمر .

والثّاني : أن يكون يصحّ جعله خبراً للموصول .

ضـــابـــــط

[في ما يجوز الإخبار عنه]

قال أبو حيّان : حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه فقال: يجوز في فاعل الفعل اللّازم الخبري ، وفي متعلّق المتعديّ بجميع ضروبه من متعدٍّ إلى اثنين وثلاثة ، والمفعول الّذي لم يُسَمّ فاعله ، وفي باب كان ، وإنّ ، وما ، والمصدر، والظّرف المتمكِّنَيْن ، والمضاف إليه ، وفي البدل والعطف والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادي عشر وبابه ، وفي باب الإعمال ، والمصدر النائب ، والعامل والمعمول من الأسماء ، وأشياء مركّبة من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام .

ضـــابـــــط

[كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذي]

زعم أبو عليّ وغيره: أن كُلّ ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالّذي .

وقال أبو حيان : (الّذي) أعم في باب الإخبار،لأنها تدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة ، وأل لا تدخل إلّا على الجملة المصدرة بفعل متصرّف مثبت .

قال : وذكر الأخفش موضعاً يصلح / لأل ، ولا يصلح لِلّذي [٢/١٠٧] قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين ، ولو قلت : مررت بالتي قعد أبواها لا التي قاما لم يَصِحّ ، فإذا أخبرت عن زيد في قولك : قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا لا القاعدتان زيد . ولو قلت : الذي قامت جارتاه لا الّتي قعدتا زيد لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الّذي من الجملة المعطوفة ، فقد صار لكلٍّ من الذي ومن أل عمومُ تَصَرُّف ودخول ما لم يدخل في الآخر ، لكن ما اختصت به (الذي) أكثر .

وذكر الأخفش أيضاً : أنه قد يخبر بأل لا بالذي في قولك : المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز الّذي ضرب الوجه زيد .

وقال ابن السّراجّ في المسألة الأولى : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين : إنّه شاذّ، خارج عن القياس .

قال وهو قول المازني ، وكلّ من يرتضي قوله : وقد كان ينبغي أن لا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد . قال : ولكنه حُكِي عن العرب، وكثُر من كلامهم حتى صار قياساً فيما هو مثله،فلهذا لا يقاس عليه الفعل .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا شيء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبار عنه بأل ، ولا يجوز بالذي . قال : فلا يرد هذا على أبي عليّ وغيره مِمّن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل تخبر عنه بالّذي ،ولكن إذا نظرت لما وَقَعت فيه (أل) ، ولا يقع في موضعها (الذي) كان كذلك . انتهى .

باب التنوين

[تعريف التنوين]

قال ابن الخَبّاز في (شرح الدرة) : التّنوين حرفٌ ذو مَخْرَج وهو نون ساكنةٌ .

وجماعة من الجُهّال بالعربية لا يعدّونه حرف معنًى ولا مبنًى ، لأنهم لا يجدون له صورة في الخطّ .

وإنما سُمِّي تنويناً، لأنه حادث بفعل المتكلّم، والتّفعيل من أبنية الأحداث .

وفي (البسيط) : التّنوين زيادة على الكلمة كما أنّ النفل زيادة على الفَرْض .

ضـــابـــــط

[المراد بالتنوين تنوين الصّرّف]

عند الإطلاق

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شـرح الإيضاح) : متى

[١٠٨/٢] اطلق التنوين / فإنّما يراد به تنوين الصّرف . وإذا أريد غيره من التنوينات قُيِّد فقيل : تنوين التّنكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العوض .

وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التي للتّعريف . وإذا أريد غيرها قيّد بالموصولة أو الزائدة .

ضـــابـــط
[في أقسام التنوين]

قال ابن الخبّاز في (شرح الجُزوليّة) : أقسام التنوين عشرة : تنوين التّمكين ، وتنوين التّنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العِوَض ، وتنوين الترنّم ، والتنوين الغالي ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ كقول بعضهم «هؤلاءِ قومك» . حكاه أبو زيد . وفائدته تكثير اللّفظ كما قيل في ألف (قَبَعْثَري)[1] ، وتنوين الحكاية ، مثل ان تسمى رجلاً بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اللفظ المسمى به . وقال بعضهم نظماً :

أقسام تنوينهم عَشرٌ عليك بها ... فإنّ تحصيلَها مِنْ خَير ما حُرِزا
مكّن وعوّض وقابلْ والمنكّر زد ... رنّم أو احك اضطرر غالٍ وما هُمِزا

(١) القبعثري : الجمل العظيم .

ضـــابـــط

[في حذف التنوين]

قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التّنوين في مواضع :

لدخول أل ، وللإضافة ، ولمانـع الصرف ، وللوقف في غيـر النصب ، وللاتّصال بالضمير نحو : ضاربك ، ممن قال : إنـه غير مضاف ، ولكون الاسم عَلماً موصوفاً بما إتصل به من : ابن أو ابنة مضافاً إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء . وقال المهلّبي :

ثمـانيـةٌ تنـوينُهـا دُمْتَ تحْـذف ... مع اللاّم تعريفاً وما ليس يُصْرَفُ
وما قد بُنِي منه المنادى واسمُ لا ... وفي الوقف رفعاً ثم خَفْضاً وَيُخَفَّفُ
ومن كل موصوف بابن مجـاوراً ... فريداً به التّذكيـر والكِبْرُ يُعـرفُ
قـد اكتنفتـه كنيتـان أو اغتـدى ... متى علمين أو بـالألقاب يكنفُ
قـد ائتلقـا فيـه أو اختلفـا معـاً ... وثامنها نون المضافات تُوصَفُ / [١٠٩/٢]

باب نوني التأكيد

ضـــابـــط

[في المواضع التي لا تؤكد بالنون الخفيفة]

قال الزّجاجي في (الجمل) : كُلّ موضع دخلت النّون الثّقيلة

دخلت النون الخفيفة إلاَّ في الاثنين المُذكَّرين ، والمؤنّثين ، وجماعة النساء؛ فإن الخفيفة لا تدخلها .

ضـــابـــــط

[في المواضع التي لا يفتح ما قبل نوني التوكيد فيها]

قال ابن عصفور : يستثنى من قولنا : لا يكـون مِن قبل نُونَيْ التّوكيد إلاَّ مفتوحاً أربعة مواضع : إذا اتّصل بـالفعل ضميـر الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموماً ، أو ضمير الواحدة المخاطبة فإن ما قبلها يكون مكسوراً ، أو ضمير الاثنين ، أو ضمير جمع المؤنث فإن ما قبلها في الصّورتين لا يكون إلاَّ ألفاً .

[دخول نون التوكيد في اسم الفاعل]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : دخول نون التّوكيد في اسم الفاعل نحو :

٣٤٨= * أقائِلنّ أَحْضِروا الشُّهودَا[1] *

---

(١) لرجل من هذيل أو لرؤبة :
من شـواهد : المحتسب ١/١٩٣ ، والخصـائص ١/١٣٦ ، والخزانـة ٤/٥٧٤ عـرضاً ، والعيني ٣/٦٤٨ ، ٤/٤٣٤ ، والتصـريـح ١/٤٢ ، والأشموني ١/٤٢، ٣/٢١٢، وحاشية يَس ١/٤٢؛ والهمع والدرر رقم =

نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله :

٣٤٩= * أَمُسْلِمني إلى قَوْمِي شراحي[٢] *

= ١٣٨٤ . وقبله :

أرأيت إن جاءت به أُمْلودا مرجّلاً ويلبس البرودا

(٢) ليزيد بن محمد الحارثي . وصدره :

* فما أدرى وكُلّ الظنّ ظنّي *

وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء .

وفي شرح شواهد المغنى للسّيوطي رقم ٧٧٠ : أن البيت ليزيد بن مخزم الحارثي . قال أبو محمد : ذكر الفراء هذا البيت على هذا النّمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :

فما أدرى وظنّي كل ظنٍّ أيسلمنى بني البدء اللقاح

وبنو البدء اللقاح : هم الذين لا يدينون للملوك أو لم يصبهم من الجاهلية سباء .

من شواهد : المغنى ١/ ٣٨٠، ٢/ ٧١٦.

باب نواصب الفعل المضارع

قـــاعـــــدة

[في أنْ]

« أَنْ » أصل النّواصب للفعل وأم الباب بالاتّفاق كما نقله أبو حيّان في (شرح التسهيل) ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأحكام :

منها : إعمالها ظاهرة.ومضمرة وغيرها لا ينصب إلَّا مظهراً .

ومنها : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظّرْف والمجرور اختياراً قياساً على أنّ المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرّية والعمل نحو : أريد أنْ عِندي تَقْعُدَ ، وأن في الدار تقعدَ ، ولم يُجَوِّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلَّا اضطراراً / . [٢/١١٠]

ضـــابـــــط

[في إذنْ]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : إذن لها ثلاثة أحوال :

حال : تَنْصِب فيها البتّة ، وهي عند توفّر الشرائط الخمس :

أن تكون جواباً ، وأن لا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمزة ، وأن يكون الفعل مستقبلاً .

وحال : لا تعمل فيه البتّة وهي عند اختلال أحد الشرائط .

وحال : يجوز فيها الأمران : وهو عند دخول حرف العطف عليها .

ثم لها ثلاثةُ أحوال أخرى .

أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، فإن تقدّمت وتوفّرت بقية الشروط أعملت .

وإن توسّطت أو تَأَخّرت لم تعمل، وضاهت في هذه الأحوال ظننت وأخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التّقدّم . ويجوز الإلغاء إذا فارقته ، فكذلك إذا إبتدىء بها ، واعتمد[٣] الفعل عليها في الجواب أعملت، لوقوعها في رتبتها، وتلغى إذا فارقته، إلاَّ أن الفعل فضّل عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء و « إذن » لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلاَّ الإلغاء، لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت عوامل الأسماء أفعالاً، وعامل الفعل لا يكون إلاَّ حَرْفاً .

(٣) في ط : «واعمد» ، تحريف ، صوابه من المخطوطات .

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) : اتّسعت العرب في «إذن» اتّساعاً لم تَتّسِعْهُ في غيرها من النّواصب ، فأجازت دخولها على الأسماء نحو : إذن عبد الله يقول ذلك ، وعلى الأفعال ،

وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل .

وأجازوا أن تتأخّر عن الفعل نحو : أكرمك إذن . فهذه اتساعات في ـ إذن ـ انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال .

وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل .

فلمّا اتّسعوا في إذن هذه الاتّساعات قويت بذلك عندهم فشّبهوها بعوامل الأسماء الناصبة لقوّتها بهذا التصرف الذي تصرفته ، ولكن لا بِكُلّ عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط، فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء إلّا أن ـ ظننت ـ إذا توسطت يجوز فيه الإعمال والإلغاء ، وإذن ـ إذا / توسّطت يجب فيها الإلغاء لأن المُشَبّه بالشّيء لا يقوى قُوّة المشبّه به، فحطت عنها بأن أُلْغِيت ليس إلّا . [٢/١١١]

[جواز الرفع والنصب والجزم في الأفعال الداخلة عليها إذن]

(فائدة) : يتصوّر في بعض الأفعال الدّاخلة عليه « إذن » أن تَنْصب وَتَرفع وتَجْزم ، وذلك نحو : إن تأتني أكرمك وإذن أحسنُ

إليك ، يحتمل أن يكون إنشاءً فيجوز النّصب ، والرّفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فتجزم ، وتحتمل الحال فترفع أيضاً .

ضـــابـــط

[في حتّى]

قال عبد اللطيف البغداديّ في (اللمع الكـاملّية) : ليس في الحروف النّاصبة للفعل ما ينصب مضمراً إلّا « أَنْ » خاصة ، كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى « إنْ » وليس في نواصب الفعـل ما يلغى سوى إذن .

قال ذو اللسّانين الحسين بن إبراهيم النّطَنزيّ[1] :

جـواب مـا استفهمـوا بفـاءِ يـكـون نصـباً بِـلا امتـراءِ
كـالأمْـرِ والنّهْي والـتَمَـنّي والعَـرْض والجَحْـد والدّعـاءِ

---

(١) هو الحسين بن إبراهيم أبو عبد الله النَّطَنْزِيّ بفتح الطاء ، وسكون النون ، الأصبهانيّ النّحوي ، الملقّب بذي اللسانين .
مات في جمادي الآخرة سنة تسع وتسعين وأربعمائة .
ومن شعره :
العزّ مخصـوص بـه العلمـاءُ ما لـلأنـام سـواهُمُ مـا شـاءوا
إنّ الأكابر يحكمون على الورى وعـلى الأكـابـر يحكُمُ العُلماءُ
وله :
أسـوأ الأمّـة حـالاً رجُـلٌ عـالـم يـقـضـي عـلـيـه جـاهِـل

ضـــابـــــط

[في الأسباب المانعة من الرفع]

قال أبو مُحَمّد بن السّيد : الأسباب المانعة من الرّفع بعد حتّى سِتّة : أربعةٌ مُتّفق عليها ، واثنان مختلف فيهمـا ، فالأربعـة المّتفق عليها : نَفْي الفعل الموجب للدّخول نحو : ما سِرْتُ حتّى أدخَلَهَا ، ودخول الاستفهام عليه نحو : أسرت حتى تَدْخُلَهَا ؟ والتقليل الذي يراد به النّفي نحو : قَلّما سرت حتى أَدْخُلَها ، وأن تقع حتّى موقعـاً تكون فيه خبراً نحو: كان سيري حتى أدخلها .

والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التّقديم والتأخير ، وأن يلحق الكلام عوارض الشّكّ .

باب الجوازم

قـــاعـــــدة [إنْ أصل أدوات الشرط]

[١١٢/٢] إنْ أصل أدوات الشّرط وأمّ الباب ، قال ابن يعيش لأنها تَدْخُل / في مواضع الجزاء كلّها .

وسائرُ حُروف الجَزاء لها مواضع مخصوصة : فَمَنْ شَرْطٌ فيمن يعقل ، ومتى شرط في الزّمان ، وليست أن كذلك ، بل تأتي شرطاً في الأشياء كلّها . انتهى .

[إنْ أصل أدوات الشرط]

وقال ابن القَوّاس في (شرح الدرة) : إنما كانت « إنْ » أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف وأصْل المعاني للحروف ، ولأن الشّرط بها يعمّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأمور : منها جواز حذف الفعلين بعدها .

[إنْ أمّ الجزاء]

قال أبو بكر بن الأنباري : إنما صارت « إن » أمّ الجزاء ، لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدّي عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حَقّ مَنْ يَقْصِده ، فيقال له : زُرْه وإنْ ، يُراد : وإن كان كذلك فزره،فَتَكْفِي إنْ مِن الشَّيْئَيْن ، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشّرط . انتهى .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضّرورة، لكِنْ صرّح الرّضِي بأنه خاصٌّ بالشعر .

ومنها : قال أبو حيّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشّرط محذوفاً ، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غَيْرِ (إنْ) .

ومنها : جَوّز بعضهم حذف « إنْ » لكن الجمهور على منعه .

ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشّرط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حَرْف الجَرّ .

ومنها : يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فِعْل يفسّره ما بعده نحو : ﴿ وَإِنْ أحدٌ من المشركين اسْتَجَارَك ﴾[1] ، ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلاَّ في الضّرورة كما جَزم به في (التسهيل) .

قال ابن يعيش وأبو حيان : وخُصّت « إنْ » بالجواز لكونها في الشّرط أصلاً .

ضـــابـــط

[في أدوات الشرط بالنسبة إلى « ما »]

قال أبو حيّان : أدوات الشّرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة أقسام : / [٢/١١٣]

قسم : لا تلحقه (ما) وهو : مَنْ ، وما ، ومهما ، وأنّى .

وقسم : تكون (ما) شَرْطاً في عمله الجزم وذلك : إذْ ، وحيث .

وقسم : يكون لحاق (ما) له على جهة الجواز وهو : إنْ ، ومتى ، وأين ، وأي ، وأيّان .

---

(١) التوبة /٦ .

[الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط]

(فائدة) : قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شِبْه الجواب بشبه الشّرط وذلك في نحو : الّذي يأتيني فله درهم . وبدخولها فُهِم ما أراده المتكلّم من ترتّب لزوم الدّرهم على الإتيان . ولو لم تدخل احتمل ذلكَ وغيره .

وهذه الفاء بمنزلة لام التّوطئة في نحو ﴿ لَئِن أُخْرِجوا لا يَخْرجُون معهم ﴾[1] في إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم .

[بعض جمل لا يجوز أن تقع شرطاً]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) . بعض الجُمل لا تصحّ أن تقع شَرْطاً ، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعيّ بينها وبين أداة الشّرط فاستعين على إيقاعها جواباً له برابطٍ وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التّعدية .

قـاعـــدة

[الجازم أضعف من الجارّ ، وفرْع عليه]

الجازم أضعف من الجارّ . قاله ابن الخبّاز وفرّع عليه أنه لا

---

(١) الحشر /١٢ .

يُضَمَّنُ[1] البتَّةَ ؛ ولهذا أقسد قول الكوفيّين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة .

وذكره أبو حيّان في (شرح التسهيل) وَفَرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وإن روى عنهم الفصل بين الجارّ والمجرور بالقسم نحو قولهم : اشتريتُهُ باللهِ ألْفِ درهم ، فإن ذلك لايجوز في اللاّم ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجَرّ .

وفرّع عليه الأخفش واختاره الشَّلَوبين وابن مالك : أن جواب الشرط مجزومٌ بفعل الشّرط لا بالأداة ، وقال : لأن الجارّ إذا كان لا يعمل عملين وهو أَقْوَىٰ من الجازم ، فالجازم أَوْلى أن لا يعْملهما .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء وأضعف منه ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . وإذا كان حذف حرف الجَرّ ، وإبقاء عمله ضعيفاً فأن يضعف حَذْفُ الجازم وإبقاء عمله أَوْلىٰ وَأَحْرَىٰ / . [٢/١١٤]

قـاعـــدة

[اتصـال المجزوم بجازمـه أشد من اتصال المجرور بجـارّه]

قال ابن جنّي في (كتاب التعاقب) : اتّصال المجزوم بجازمه

(١) هكذا في النسخ ولعله : « لايضمر » بالراء .

أشدّ من اتّصال المجرور بجاره ، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل ، فلمّا قَوِيَتْ حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أَقْوَى .

قال : وجواب الشّرط أشدّ اتّصالاً بالشّرط مِنْ جواب القَسَم ، وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول لِلْقَسم ، كما كان جواب الشَّرط معمولاً للشرط ، فقولك : لا أَقوم من قولك : أقسمت لا أقوم ليس اتّصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشّرط .

وإذا كان كذلك ، ولم يَجُزْ تقديم جواب القسم عليه مع كون القَسَم ليس عاملاً في جوابه كان امتناع تَقْديم جواب الشّرط عليه لكونه جواباً ، وكونه مجزوماً بالشَّرط أَجْدر .

باب الأدوات

قـــاعـــــدة

[الألف أصل الأدوات]

قـــال ابن هشـــام في (المغنـى)[1] : الألف أصـــل أدوات الاستفهام ، ولهذا خُصّت بأحكام .

أحدها : جواز حذفها .

الثاني : أنها تَرِد لطلب التّصور نحو : أزيد قائمٌ أم عمـرو؟ ولطلب التّصديق نحو : أزيد قائم؟

(١) انظر المغنى ١/٧.